

دوام لأهالي المفقودين أمام السرايا

رئاسة مجلس الوزراء منذ عهد الحكومة السابقة؟ لماذا لا يصدق مجلس النواب على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري التي تنام أيضاً في أدراجها منذ عام 2007؟ لماذا لا يسارع المجلس المذكور إلى مناقشة وإقرار مشروع القانون المحال إليه لحل قضية الأشخاص المفقودين والمخفيين قسرياً؟

ختم البيان: «نحن كلجان أهالي المفقودين، أصحاب حق يجب إيصاله «من دون أي انتقاص أو تقييد أو استثناء» بكلمات شوري الدولة، فقد قررنا الوقوف رمزياً وسلمياً مقابل رئاسة مجلس الوزراء في ما سميناه «دوام أهالي المفقودين»، حتى تنفيذ قرار مجلس شوري الدولة.

وبمناسبة هذا اليوم العالمي للمفقود، نتوجه إلى الرأي العام اللبناني بمسؤوليه ومواطنيه، بمؤسساته وأفراده، وكل التواقين إلى سيادة الحق والحقيقة والعدالة لزيارتنا خلال دوامنا كل خميس بدءاً من 18 أيلول 2014 من الساعة 11 حتى الساعة 3 بظ.

(الأخبار)

كيف نثق
بالدولة وهي ما
زالت تتهرب

نسخة عن كامل ملف التحقيقات التي أجرتها لجنة الاستقصاء الرسمية عام 2000 بشأن تحديد مصير أحبائنا؟ وماذا يبقى من الدولة عندما تتمرد على تنفيذ قرار القضاء؟ ولماذا تخطف الدولة ذلك التقرير وتماثل في تسليمه؟

لماذا تتخلف عن إجراء الفحوصات المخبرية اللازمة لأهالي الضحايا من جهة، ولا تقر الاتفاقية المقدمة من قبل البعثة الدولية للصليب الأحمر بهذا الخصوص، والتي تتضمن تقديم المساعدة والخبرة والاختصاص لإجراء ذلك؟ لماذا تنام هذه الاتفاقية في أدراج

أكدت رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان ووداد حلواني، ورئيس لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين - سوليد غازي عاد، المناسبة 30 آب، اليوم العالمي للمفقودين، أن هذه المناسبة تطل هذا العام وعمليات الخطف لم تغب عن الساحة اللبنانية، وآخر فصل من فصولها المأسوية هو خطف العسكريين في الجيش وقوى الأمن الداخلي، لدرجة يصح إعلان هذا العام في لبنان كما في معظم دول الجوار بـ «عام المفقودين».

وأضاف البيان: «كنا ولا نزال، منذ عشرات السنين حتى تاريخه، نطالب أهل النظام في سوريا بالكشف عن مصائر أحبة لنا اقتيدوا إلى سجونهم في زمن وصايته على لبنان. أما اليوم، فنعلن أيضاً تضامناً مع عائلات عشرات آلاف المفقودين في سوريا. ومن أكثر منا يتحسس حجم معاناة هؤلاء، ذات المعاناة التي لا تزال ترافق يومياتنا منذ نحو أربعة عقود».

وسأل البيان: «كيف نثق بالدولة، وهي ما زالت تتهرب منذ ما يناهز ستة أشهر، من تنفيذ قرار مجلس شوري الدولة الذي ألزمها بتسليمنا